الأمم المتحدة

A/62/L.41*

الجمعية العامة

Distr.: Limited
22 February 2008
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون

البند ٤٨ من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

أذربيجان، إسبانيا، بلجيكا، بوليفيا، الكونغو، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، كازاخستان، قيرغيزستان، ليبريا، مولدوفا، نيجيريا، النرويج، سيراليون، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، اليمن: مشروع قرار

تعزيز الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٨٠٣ (د - ١٧) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢، الذي أعلنت فيه أن حق الشعوب والأمم في السيادة الدائمة على مواردها الطبيعية يجب أن يُمارس بما يحقق مصلحتها القومية في مجال التنمية وكذا رفاه شعوب الدول المعنية،

وإذ تؤكد أن الديمقراطية واحترام كافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فيها الحق في التنمية وفي شفافية الحكم والإدارة والمساءلة عنهما، في كل قطاعات المجتمع، وفي المشاركة الفعالة للمجتمع المدني، جزء جوهري من الأسس اللازمة لتحقيق تنمية اجتماعية مستدامة محورها الناس،

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

220208 220208 08-23940 (A)

وإذ تقر بأن مكافحة الفساد على جميع المستويات تشكل إحدى الأولويات، وأن الفساد يشكل عائقا خطيرا أمام تعبئة الموارد وتوزيعها على نحو فعال، ويحول الموارد عن الأنشطة التي لا بد منها للقضاء على الفقر ومكافحة الجوع وتحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة،

وإذ تشير إلى الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[(١)]، وخصوصا الأهداف الإنمائية للألفية، وإلى إعادة توكيدها في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(٢)]، ولا سيما فيما يتعلق بإقامة شراكات عن طريق إتاحة فرص أكبر للقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بصفة عامة، لتمكينهم من الإسهام في تحقيق أهداف المنظمة وتنفيذ برامجها، ولا سيما في السعي إلى تحقيق التنمية والقضاء على الفقر،

وإذ تؤكد من جديد ضرورة تعزيز مسؤولية الشركات ومساءلتها، على النحو الذي توخته خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[(٣)]،

وإذ ترحب بإطلاق مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية[(٤)] في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ عام ٢٠٠٢،

وإذ تلاحظ مع التقدير الجهود التي تبذلها الحكومات والصناعة الاستخراجية والمجتمع المدني لتنفيذ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، من خلال وضع مبادئ ومعايير واضحة لتنفيذها،

١ - **تدعم بقوة** العمل المهم الذي تقوم به الدول المنفّذة والحكومات الداعمة في هذا الشأن، وكذلك الجهود المشتركة الجارية التي تقوم بها الحكومات والصناعة والمجتمع المدني لتعزيز الشفافية والمساءلة في مجال الصناعات الاستخراجية، وتحث كافة أصحاب المصلحة ذوي الصلة على دعم تلك الجهود وتكملتها؛

---

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) انظر القرار ٦٠/١.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٤) مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية تدعم تحسين الإدارة في البلدان الغنية بالموارد من خلال التدقيق في مدفوعات الشركات وإيرادات الحكومات من النفط والغاز والمعادن، ونشر البيانات كاملة. وتسعى المبادرة إلى إقامة شراكات تضم العديد من أصحاب المصلحة، وذلك لتعزيز مساءلة الحكومات (http://www.eitransparency.org/).

٢ - **تدعو** الحكومات المشاركة[٥] في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية لزيادة تعزيزها وتنفيذها، كما تدعوها لتبادل خبراتها مع البلدان المهتمة، وتشجع الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد للمبادرة على أن تنظر في الانضمام إليها؛

٣ - **تلاحظ مع التقدير** العمل الرائد الذي تقوم به الحكومات التي بادرت بالانضمام إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ودفعها بالعملية إلى الأمام من خلال إعداد تقارير منتظمة على الصعيد الوطني؛

٤ - **تكرّر** دعوتها إلى كافة الدول الأعضاء للتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[٦] أو الانضمام إليها، وتنفيذها بالكامل، وذلك في أقرب وقت ممكن، وتدعو كل أصحاب المصلحة ذوي الصلة للمساعدة في تعزيز القدرات المؤسسية للدول والمجتمع المدني، حسب الاقتضاء، من أجل القضاء على الفساد؛

٥ - **تحث** القطاع الخاص، بما فيه الشركات التي تمارس أنشطة تجارية دولية، على اتباع ممارسات تجارية منظّمة وعادلة، مع الالتزام بمبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة في المعاملات التجارية الدولية وتعزيز هذه المبادئ؛

٦ - **تشدد** على أهمية التوعية العامة بمزايا تنفيذ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، وترحب، في هذا الإطار، بالتزام الحكومات المشاركة في المبادرة بضمان إتاحة المعلومات ذات الصلة لإطلاع الجمهور؛

٧ - **تشجّع** وكالات الأمم المتحدة وبرامجها ذات الصلة، كل في نطاق ولايته، والمؤسسات والمنظمات الأخرى ذات الصلة على دعم جهود الحكومات المشاركة في المبادرة، بناء على طلبها، لتعزيز الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، بما في ذلك ما يرتبط بالمبادرة نفسها، وعلى تكملة جهودها؛

٨ - **تدعو** الأمانة الدولية لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية لإتاحة المعلومات بشأن تنفيذ المبادرة، حسب الاقتضاء، للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة.

---

(٥) البلدان المنفّذة، حتى شباط/فبراير ٢٠٠٨، هي أذربيجان، الكاميرون، تشاد، الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية غينيا الاستوائية، غابون، غانا، غينيا، كازاخستان، جمهورية قيرغيزستان، ليبريا، مدغشقر، مالي، موريتانيا، منغوليا، النيجر، نيجيريا، بيرو، سان تومي وبرينسيبي، سيراليون، تيمور - ليشتي، ترينيداد وتوباغو، اليمن. والبلدان الداعمة هي: أستراليا، بلجيكا، كندا، فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، هولندا، النرويج، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

(٦) انظر القرار ٥٨/٤.